دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة دراسة تطبيقية على تجربة شركة الطموح الخاصة ومؤسسة التنمية الاجتماعية الحكومية للتمويل الأصغر لمشروعات الأسر المنتجة في مدينة أم درمان خلال الفترة 2016 - 2021م

د. أمل الماحي الخليفة محمد
قسم الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية

د.عفراء علي عبدالقادر محمد
قسم الجغرافيا – كلية الآداب - جامعة الإمام المهدي

أ.د حسن احمد حسن الشيخ
قسم الجغرافيا – كلية التربية - جامعة بخت الرضا

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الاعتماد على مؤسسات التمويل الأصغر، كحاضنة اقتصادية، تسهم في العمل على زيادة الدخل، وخفض معدلات الفقر والبطالة، من جهة، ورفع مستوي المعيشة، من جهة أخرى. ولتوضيح أهمية توفير التمويل والرعاية لمشروعات الأسر المنتجة وجعلها ركيزة أساسية لعمليات التنمية: افترضت الدراسة إن مؤسسات التمويل الأصغر تحرص علي تكامل مشروعات الأسر المنتجة بمدينة أم درمان. وللتحقق من صحة هذه الفرضية: اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الإقليمي: ، واستخدمت الاستبانة، كوسيلة لجمع المعلومات الأولية، ومع كل من الاستبانة والمقابلة الشخصية: اعتمدت الدراسة على مصادر ثانوية: منها تقارير شركة الطموح الخاصة وتقارير مؤسسة التنمية الاجتماعية الحكومية. توصلت الدراسة إلي أن، جميع مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة وبنسبة 100 %، ليس لشركات التمويل الأصغر دور في تكامل مشروعهم ومشروعات الأسر المنتجة الصغيرة الأخرى: فلم تقم شركات التمويل الأصغر بتنسيق تكامل العلاقات الإنتاجية لديها، مع العلاقات الإنتاجية السائدة، من جهة، و بين مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة من جهة أخرى: التي هي علاقات ذاتية خاصة أسستها هذه المشروعات فيما بينها دون معاونة أو إسناد من شركات التمويل الأصغر. ومن ثم أوصت الدراسة بإنشاء إدارة للمعلومات في مجال مشروعات الأسر الصغيرة المنتجة، والاستثمارات الصغيرة، وذلك لتوفير المعلومات الكاملة عن فرص الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة المنتجة. وضرورة الاستفادة من مقدرات مؤسسات التمويل الأصغر في خلق تكامل حقيقي بين مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة لتشكيل وتكوين قاعدة إنتاجية متكاملة، من جهة، وإعداد مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة، من جهة ثانية، والتكامل بينها لتكون قاعدة إنتاجية تعمل على توفير المواد الخام الأولية للصناعات الوطنية وللصادرات، من جهة ثالثة، وفي ذلك يكون الاعتماد على مؤسسات التمويل الأصغر كحاضنات اقتصادية لمشروعات الأسر المنتجة الصغيرة لتسهم في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الدخل وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوي المعيشة، من جهة رابعة.

كلمات مفتاحيه: مؤسسات التمويل الأصغر. تكامل المشروعات. شركة الطموح. مؤسسة التنمية الاجتماعية.

The role of microfinance institutions in integrating productive families' projects: An applied study on the experience of Al-Tamuh Private Company and small enterprises for productive family projects in Omdurman City during the Period (2016-2021 AD)

Dr. Amael Elmahi Elkhlifa
Dr. Afra Ali Abdalgader Mohammed
Prof. Hassan Ahmed Hassan

Abstract:

The objective of this study is to raise high the role of the junior financing institutions, as hosting organs that contribute in financing productive Families to enhance their abilities making them stanchion of local development.The study hypothesis that lower finance institutions are keen to integrate productive family's projects in Omdurman locality. The study follows the historical approach to analyze the collected all adopted primary, secondary and tertiary data. Several tools are used to collect these data .Such tools include observation sheet, questionnaire and published sources to collect all primary, secondary and tertiary data, The study concludes that not all productive families' project (100 %) and lower finance instruction have not contributed in financing them. Moreover: There is no coordination among these financing institutions to boast financial support,

Key words: Lower support institutions, integrated projects, Aspiration Company. Social Development Corporation.

مقدمة:

تعد المشروعات التمويل الأصغر، بصفة عامة، ومشروعات الأسر المنتجة الصغيرة، بصفة خاصة، احدى التوجهات التي تتبعها الدول بهدف تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من خصائص متميزة يمكن أن تسهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، وقد اعتمدت الدول الأقل نموا علي سياسة الاعتماد علي مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة كواحد من أهم الحلول الاقتصادية والاجتماعية نسبة لأهميتها المتجسدة في قدرتها علي توليد الوظائف، والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتحقيق مستويات دخل متساوية لجميع العاملين عليها مما يضمن نموا متوازنا لمستوي المعيشة فيتم حل مشكلة الفقر. وذلك بفضل زيادة دخل الفرد ودخل الأسرة وتنوعه وزيادة القيمة المضافة المحلية للمادة الخام المنتجة محليا. لدى مشروعات التمويل الأصغر المقدرة على تكامل مشروعات الأسر المنتجة من خلال خلق علاقات بينها في عدت جوانب اقتصادية واجتماعية تضمن لها النجاح والاستمرارية وتمكنها من المنافسة وسط سوق العمل رغم الاضطراب الكبير الذي يشهده مما يجعل منها قاعدة اقتصادية مهمة.

تدرس هذه الدراسة دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة: في دراسة تطبيقية على تجربة شركة الطموح الخاصة و مؤسسة التنمية الاجتماعية الحكومية للتمويل الأصغر لمشروعات الأسر المنتجة في مدينة أم درمان خلال الفترة 2016-2021. هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الاعتماد علي مؤسسات التمويل الأصغر كحاضنات اقتصادية تسهم في رعاية و زيادة الدخل وخفض معدلات الفقر والبطالة ورفع مستوي المعيشة. و لتوضيح أهمية توفير التمويل والرعاية لمشروعات الأسر المنتجة، وجعلها ركيزة أساسية لعمليات التنمية، افترضت الدراسة أن مؤسسات التمويل الأصغر تحرص علي تكامل مشروعات الأسر المنتجة بمدينة أم درمان: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وفيه استخدمت عدة وسيلتان أوليتان لجمع المعلومات، وهما الاستبانة والمقابلة الشخصية، وعلى ذلك: تم اختيار عينة من 50 فرد، من أصحاب المشروعات الأسر المنتجة الصغيرة، كعينة دراسة بنسبة 10 % من مجتمع الدراسة (البالغ عددهم 504 فرد من أصحاب المشروعات الأسر المنتجة الصغيرة الممولة من شركة الطموح الخاصة ومؤسسة التنمية الاجتماعية الحكومية خلال الفترة 2016-2021) .

الإطار النظري لمؤسسات التمويل الأصغر ومشروعات الأسر المنتجة:

لا يرتبط التمويل الأصغر بدفع الأموال فقط لتمويل وتسيير العمل بالمشروعات الصغيرة، بل تتعدد المطلوبات وتعريفات التمويل الأصغر: بسبب تعدد الأطراف التي تهتم به: فاهتمت الدول المتقدمة بموضوع تمويل الأعمال الصغيرة: ففى العام 1953م أصدر الكونغرس الأمريكي قانون تمويل الأعمال الصغيرة *small business* عرف من خلاله التمويل الأصغر ونص القانون على إنشاء دائرة تختص بمساعده وتمويل الأعمال الصغيرة تعرف بدائرة أو إدارة التمويل الأصغر. كما يختلف تعريف التمويل الأصغر حسب نوع الإدارات الموجودة بالدولة فمثلا مصلحة الضرائب تعرف التمويل الأصغر وفقاً لمبلغ الأرباح الخاضعة للضريبة، ووزارات العمل قد تخضع لقانون العمل والأعمال التي يزيد عدد العاملين فيها عن 5 أو10 عامل مثلا، وقد اعتمدت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية مؤشر عدد العاملين حيث تم تعريف العمل بأنه العمل الذي يستخدم 5 أو10 أفراد أو أقل كما قد يشمل القطاع غير المنظم.

أنواع المنتجات والخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة:

تتمثل هذه الخدمات في التالي:

1. **دمج الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع غير الرسمي ضمن مؤسسات القطاع الرسمي:** إن نجاح العديد من مؤسسات التمويل الأصغر يتم تحديده وفق مقدرتها على دمج القطاع غير الرسمي ضمن مؤسسات القطاع الرسمي لإكساب مؤسسات التمويل الأصغر صفة المرونة، وسرعة الولوج إلى مصادر التمويل، والشروط الواضحة والسهلة، فالمهم هو فتح المجال للولوج إلى التمويل أمام أولئك الذين قد يتم استثناؤهم من نظام التمويل الرسمي وبنسب هوامش عوائد اقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المتنافسون في هذا القطاع وهم مقرضو الأموال.
2. **الخدمات الدائمة:** يجب تقديم خدمات التمويل بشكل مستمر وليس لفترة محددة فقط.
3. **الضمانات البديلة وبدائل الضمانات:** يفتقر الفقراء، عادة، إلى الضمانات التقليدية: فمن أجل

تجاوز هذه العقبة، تستخدم العديد من مؤسسات التمويل الأصغر أنواعا أخرى من الضمانات المعروفة باسم الضمانات البديلة وبدائل الضمانات: مثل الممتلكات الشخصية والآلات والمجوهرات: فهي أمثلة على بدائل الضمانات والتي لا تقبل بها البنوك التقليدية كضمانات.

4. المدخرات: يعرف الادخار في بأنه (ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمية ولا يخصص للاكتناز). ينقسم الادخار في الاقتصاد إلى ثلاثة أقسام رئيسية:-

أ-الادخار الفردي.

ب-ادخار قطاع الأعمال.

ج-ادخار القطاع الحكومي.

وأكثر هذه الأقسام ملائمة لتمويل المشروعات الصغيرة هو التمويل عن طريق الادخار الفردي: فالادخار الفردي، بشقه الاختياري يمكن أن يكون من أكفأ مصادر التمويل لصاحب المشروع الصغير. وذلك للدور الذي يلعبه في ترشيد استهلاك الفرد وتوجيه هذه المدخرات نحو تحسين دخله عن طريق تشغيل هذه المدخرات في مشروع ما، هو يمكن أن يحقق للفرد من الاطمئنان والاستقرار في تشغيل المال، ولانخفاض درجة المخاطرة التي تقل عن التمويل عن طريق الاقتراض من الغير، ومما يجعل الادخار الاختياري الفردي أكثر ملائمة لتمويل المشروعات الصغيرة هو دوافع هذا النوع من الادخار والتي تتلاءم مع دوافع إنشاء المشروعات الصغيرة، وأهم هذه الدوافع:

1. الدوافع **الداخلية**: متمثلة في رغبة الفرد في تكوين ثروة. وحماية الورثة من الفقر والفاقة. ومواجهة أعباء المستقبل.
2. **الدوافع الخارجية**: متمثلة في الاستقرار السياسي والأمني. وتوافر وسائل الاستثمار في المجتمع. والانتعاش الاقتصادي.

تعرض مؤسسات التمويل الأصغر عادة نوعين من حسابات التوفير والادخار: الطوعي والإلزامي وكل منها له سماته: -

أ. المدخرات الطوعية: فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية،

ب. المدخرات الإلزامية: فهي تخدم كضمانات للتمويل. وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالسداد.

5-التمويل التعاوني (التكافلي): ما يلي أهم أنواع التمويل التعاوني: (السباعي: 2002.ص 7)

أولا-التمويل بالقرض الحسن: والقرض في الإسلام هو: « دفع مال أو تمليك شيء له قيمة بمحض التفضل على أن يرد مثله أو يأخذ عوضاً متعلقاً بذمة. وصيغة القرض الحسن تعتبر من أبرز صيغ التمويل التعاوني القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بالمال على أن يرد مثله. (التميمي: 2007، ص12)

ثانيا ــ التمويل بالهبـــة: والهبة تطلق ما لا يقصد له بدل وهي: تمليك بلا عوض، والأصل في الهبة عدم الاشتراط فيها فلا يجوز للواهب أن يعلقها على شرط فهي تعطى للشخص وهو حر التصرف فيها

فيجوز أن يستخدمها في كل ما هو مباح ومنها التمويل لمشروع خاص بالموهوب له (التميمي: 2007، ص13)

ثالث ــ التمويل بالوصية: هي (هبة الرجل ماله لرجل آخر بعد موته).

رابعا ــ التمويل بالوقف: هو (حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة) والوقف له العديد من الأشكال منها أوقاف المساجد، وأوقاف الأراضي، وأوقاف دور العلم، والمدارس والمستشفيات،) فالتمويل عن طريق مؤسسة الأوقاف يعد أكثر ملائمة من التمويل عن طريق الوقف الفردي وذلك لما تمتاز به مصادر الأموال في مؤسسة الأوقاف من تنوع قد يتلاءم مع تمويل الآلات المتنوعة للمشروعات الصغيرة ، إضافة إلى أن مؤسسة الأوقاف هي في الأساس مؤسسة هدفها زيادة دخل الفرد عن طريق تمويلها للمشروعات الربحية. وتمويل المؤسسة الوقفية للمشروعات الربحية الصغيرة يتناسب إلى حد كبير مع خصائص مصادر الأموال فيها، حيث يضمن لمؤسسة الأوقاف تحقيق الربح إضافة إلى تقليل المخاطر عن طريق تنوع مجالات المشروعات الصغيرة إضافة إلى كون مؤسسة الأوقاف تحقق ربح عن طريق سرعة دوران النقد فيها لاسيما أن تمويل المشروعات الصغيرة في الغالب قد يكون تمويل قصير الأجل. (موسى: 2019، ص23).

خامسا: التمويل بإحياء الأرض الموات: هي (أرض خارج البلد لم تكن ملكاً لأحد ولا حقا خاصا له)، (السباعي، 2002، ص9) ويعتبر إحياء الموات من أنسب مصادر التمويل الملائمة لطبيعة مشروعات استصلاح الأراضي وعمرانها والاستفادة من خيراتها. ويجب على الدولة تشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة عن طريق إحياء الأرض الموات وذلك لملائمتها لطبيعة وخصائص تلك المشروعات. فالحكومات تسيطر على تلك الأرض.

سادسا: التامين متناهي الصغر: إن أصحاب المشاريع الصغيرة، ذوي الدخل المتدني، مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة، الحوادث والفيضانات. لذلك تكون الخدمات المالية المخصصة لتقليل أثار تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم. يعتبر التامين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل الأصغر بإضافتها إلى محفظتها للاستجابة إلى حاجة هؤلاء للحماية. إن تقديم خدمات التوفير وخدمات التامين إضافة إلى التمويل يجعل مؤسسات التمويل الأصغر مؤسسات خدمات مالية كاملة تقدم تمويلا أصغر، أي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية إلى ذوي الدخل المنخفض. تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر، من اجل تقديم خدمات التامين' إلى ترخيص خاص. إن متطلبات الحصول على مثل هذا الترخيص تكون عادة صعبة. فالحكومات تسيطر على شركات التامين للأسباب ذاتها التي تدفعها للسيطرة على النجاعة المالية للمؤسسات التي تجمع المدخرات، ألا وهي حماية العملاء وثبات النظام واستمراره. وبما أن أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر لا تلبي هذه الشروط، فإنها تلجأ إلى بديل عن تقديم الخدمة مباشرة إلى العملاء: (موسى واخرون 2019، ص45) والطريقة الأكثر شيوعا هي الشراكة مع شركة تامين قائمة. فشركات التامين قد لا تقدم خدماتها مباشرة إلى الفقراء لافتقارها للخبرة في هذا القطاع. وهنا تتدخل مؤسسات التمويل الأصغر لغلق هذه الهوة بحيث تعمل كوسيط بين شركة

التامين والعملاء. إن خدمات التامين المقدمة إلى الفئة التي تستهدفها مؤسسات التمويل الأصغر، يجب أن تكون مصممة لتلاءم احتياجاتهم الخاصة ولحمايتهم من المخاطر المالية التي تواجههم. وقد تشمل التامين الصحي، تامين المواشي والمحاصيل. يقدم قليل من مؤسسات التمويل الأصغر خدمات التامين في الوقت الحاضر، ولكن مع نمو هذا القطاع بدأت المؤسسات بإضافة التامين كأحد خدمات المجموعة التي تقدمها.

سابعا: تحويل الأموال: يعتبر تحويل الأموال خدمة مالية حساسة أخرى. ذلك إن تحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم هو عمل آخذ في النمو السريع وعادة ما تتم إدارته عن طريق ترتيبات غير رسمية وبتكاليف ومخاطر عالية. يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال، ويعتمد ذلك على التشريعات المحلية وعلى التكلفة. تتمتع مؤسسات التمويل الأصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات المقدمة الأخرى. كما ويمكن اخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة. إن هناك إمكانية لربط هذه الدفعات مع التمويل عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الاستهلاك بل تستخدم لأغراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة (**حسن ،2018، ص67**).

خصائص برامج مؤسسات التمويل الصغر للمشروعات الصغيرة:

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة بالخصائص التالية:

1. تقديم القروض، الصغيرة، والقصيرة الأجل، لأغراض تشغيل رأس المال العامل.
2. التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين.
3. استخدام بدائل مستحدثه كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.
4. إمكانيه حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
5. الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر.
6. ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
7. استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
8. فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطيه التكاليف.
9. خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.
10. تقديم خدمات مالية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي.
11. لمؤسسات التمويل الأصغر، التي قامت بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل الأصغر، قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية.

12. تعمل على تمكين الأسر المنتجة على زيادة دخلهم الأسري، ورفع مستوي المعيشة من خلال بدء مشروعات محققة للدخل.

مؤسسات التمويل الأصغر ومشروعات الأسر المنتجة:

يختص هذا الأثر بفهم تأثير الخدمات المالية على مشروعات الأسر المنتجة، وحتى الآن ركزت معظم عمليات تقييم الأثر على برامج الإقراض الأصغر، بدلا من النظر إلى المجموعة المتنوعة والأوسع نطاقًا ـمن الخدمات المالية. يهتم الأثر بنمو الدخل وزيادة الأصول وتقليل أثر المخاطر التي تتعرض لها مشروعات الأسر المنتجة. تمتد مؤشرات الأثر إلى أبعد من مقاييس المشروع (الأصول، التوظيف، الإيرادات) لتتضمن الأبعاد المتعددة لتحسين مستوي الدخل ورفع مستوي المعيشة، والتكامل بين مشروعات الأسر المنتجة، وتحسن مستوي المعيشة من خلال التحسن في الصحة والتعليم والسكن والرفاهية والتمكين من أسباب القوة (من ناحية زيادة الثقة في النفس وتحسن الوضع الاجتماعي بين إفراد الأسرة والمجتمع المحيط مشاركة المجتمع في التنمية المجتمعية) يمكن إبراز مستوي العلاقة الارتباطية بين مؤسسات التمويل ومشروعات الأسر المنتجة من خلال الغايات والنتائج، وهي (المانع 2021،ص76):

على مستوى الأسرة:

يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة؛ لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا لمصادر الدخل، كما في أوغندا، أو يحدث نموا في أصول المشروع، كما في أوروبا الشرقية. ويوفر أيضا سيولة مالية تمكن أصحاب مشروعات الأسر المنتجة من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام الإقراض الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء، أو تحسين الإسكان، أو شراء حيوانات وسلع استهلاكية. ويمكن للأصحاب مشروعات الأسر المنتجة أيضا استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم، والتمويل الأصغر يمكن أصحاب مشروعات الأسر المنتجة من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل: ففي بوليفيا يستخدم أصحاب مشروعات الأسر المنتجة مجموعة (بروماجور Pro Mujer) القروض لحماية مستوى الاستهلاك عند حدوث الكوارث، متجنبين بذلك تخفيض المواد التي يستخدمونها على المستوى الفردي. ـبالنسبة للنساء ربات الأسر: فإن إدارة الأموال وزيادة الدخل وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة: تمكنهن من العيش بشكل أفضل، والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشئون المجتمع، ويصاحب التمكينَ الاقتصاديَّ نموٌّ في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة في تقدير المجتمع وفي الفرص الجديدة، ففي عام2012 تم انتخاب 103 سيدة من أصحاب مشروعات الأسر المنتجة ومؤسسات التمويل الأصغر متمثلا في (ASA – Alternative Social Activists) للمجالس المحلية في الهند.

- يميل أصحاب مشروعات الأسر المنتجة المستفيدين من التمويل الأصغر إلى أن تحسين مستويات المعيشة ورفع مستوي الدخل وامتلاك مدخرات أعلى، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول: ففي زيمبابوي قام أصحاب مشروعات الأسر المنتجة المستفيدين من التمويل الأصغر بفتح حسابات في البنوك أو مكاتب البريد لتسديد القروض وللادخار. وفي بيرو أدى عدم الثقة في المؤسسات الرسمية إلى التوفير في مواد البناء والمخزون السلعي كنوع من إعادة تدوير رأس المال.

2-على مستوي المشروع:

ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، ولكن ليس دائمًا كما هو متوقع. حيث تعتبر القروض من المنقولات (أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساو في القيمة) وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى، يكون الحصول على القرض بغرض إنشاء مشروع أو تسيير العملية الإنتاجية في مشروع قائم. وقد يصاحب ذلك خلق الوظائف في المشاريع الفردية. وعلى مستوى مشروعات الأسر المنتجة، عادة يخلق أصحاب مشروعات الأسر المنتجة فرص عمل لغيرهم من داخل الأسرة. ويمكن الاستعانة بعاملين من خارج الأسرة.

3-على مستوي عمليات التمويل:

تؤثر خصائص الخدمات المالية للتمويل الأصغر على مشروعات الأسر المنتجة علي حسب:

أ-شروط **القرض وحجمه**: تلعب شروط القرض وحجمه دورًا في أثر التمويل الأصغر على مشروعات الأسر المنتجة، فقروض رأس المال القصيرة الأجل ربما تكون جيدة لمشروعات الأسر المنتجة ذات الصفة التجارية الراغبين في شراء بضائع، أما مشروعات الأسر المنتجة الإنتاجية التي تحتاج إلى لشراء معدات إنتاج فهذه القروض غير مناسبة لها، حيث إن أصحاب مشروعات الأسر المنتجة ربما يحتاجون، لخدمات أخري مثل المدخرات أو القروض طويلة الأجل.

ب-أصول وموجودات المشروعات:

تلعب الأصول والموارد الأساسية المتوفرة لدى أصحاب مشروعات الأسر المنتجة دورًا سلبيا، أو إيجابيا، في التأثير على مؤسسات التمويل الأصغر، وعلى مشروعات الأسر المنتجة: فأثر التمويل الأصغر على أصحاب مشروعات الأسر المنتجة، الذين يبدؤون بموارد أكثر مالية، ولديهم أصول إنتاجية ومقدره مادية، أو اجتماعية أو أسرية يكون أعظم من أصحاب مشروعات الأسر المنتجة العملاء الذين يبدؤون بقاعدة موارد ضعيفة.

ت-الظروف المحلية:

يلعب كل من الوضع الاقتصادي العام والبيئة القانونية المحلية دورًا مهمًا، سلبا أو إيجابا، في أثر مؤسسات التمويل الأصغر على مشروعات الأسر المنتجة، فالظروف الاقتصادية الصعبة والتضخم، والتغير في سعر الصرف، وضعف البنية الأساسية الاجتماعية والمادية في التعليم، والصحة، والطرق، والاتصالات، والفساد وانعدام الأمن تؤثر سلبيًا على قدرة مشروعات الأسر المنتجة على الاستفادة من خدمات مؤسسات التمويل الأصغر.

ث-توفير مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الخدمات المالية (عبد الفتاح دياب، 2018) حتى اليوم:

غالبًا ما تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات الإقراض الأصغر والتي صُمِّمَت من أجل المشروعات الصغرى التي تتمتع بحجم أعمال كبير، ولكن الشواهد توضح أن أصحاب مشروعات الأسر المنتجة يقومون بتحويل هذه القروض لاستخدامها في أغراض مختلفة مثل المصروفات الطبية ورسوم المدرسة، ويمكن للتمويل الأصغر تحقيق أثر أكبر إذا وفر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الخدمات المالية التي تلبي بصورة أفضل الاحتياجات المختلفة للأصحاب مشروعات الأسر المنتجة، بما في ذلك خدمات الإيداع والتأمين الأصغر وتحويلات الأموال.

4-على مستوي الانتشار:

إعطاء أولوية للانتشار على نطاق واسع وتقديم الدعم للمؤسسات المالية التي تستطيع تحقيق الاستدامة والنمو، الاستثمار في نطاق واسع من مؤسسات التمويل الأصغر الواعدة لضمان الوصول إلى أصحاب مشروعات الأسر المنتجة في مستويات الدخل المتعددة مع زيادة عدد مشروعات الأسر المنتجة قدر الإمكان.

5-على مستوي تشجيع الاستدامة:

ومن اجل ضمان استمرارية أداء مؤسسة التمويل الأصغر استمرارية أداء مشروعات الأسر المنتجة يجب تشجيع أبحاث السوق لتطوير الفهم حول احتياجات أصحاب مشروعات الأسر المنتجة، وإزالة العوائق التي تمنع مشروعات الأسر المنتجة من استغلال الخدمات المالية على الوجه الأمثل، ودعم المؤسسات النشيطة التي تطور آليات ومنتجات تلبي احتياجات السوق.

مشروعات الأسر المنتجة:

مفهوم مشروعات الأسر المنتجة وصفيا أو كميا أو نوعيا مفهوم واسع، انتشر استخدامها مؤخرا وتشمل هذا المفاهيم الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشاة صغيره تستخدم عدد معين من العمال. وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو90 % من أجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين 40 %-80 % من أجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85 % الي 51 % من أجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات الأمريكية على الترتيب البنك الأهلي المصري. ويمكن القول إن مالكي المشروعات الصغيرة هم في الغالب إفراد أسرة واحدة، رواد في أعمالهم فكونهم يتحملون المخاطرة ويتميزون بالمغامرة آملا في تحقيق الربحية في المستقبل، ويعتقد ملاك المشروعات الصغيرة إنهم يبذلون جهودا عالية ويحققون إيرادات عالية، وأنهم يشعرون بالسعادة في عملهم ولكن قبل البدء في بأي مغامرة لإنشاء مشروع صغير علي كل ريادي أن يدرس مزايا المشروع الصغير والتي يمكن تحديدها في الآتي:

أ. الفرصة/القدرة على امتلاك العمل يوفر الريادية الاستقلالية، وفرصة أنجاز ما هو مهم من وجهة نظرهم، حيث يكون ذلك وسيلة لتحقيق رغباتهم وآمالهم في الحياة ويشبعون حاجاتهم الداخلية من خلال معرفتهم أنهم القوة الأساسية المسيطرة على العمل.

ب. فرصة التميز حيث يبدأ الرياديون عملا بسبب أنهم يعتقدون أنها فرصة للتميز عن الآخرين فيما يتعلق بقضية مهمة، من وجهة نظرهم، وفيما لو كان الغرض من المشروع تقليص الكلف، بناء المساكن، أو إيجاد برامج لإعادة التصنيع للمحافظة على الموارد المحدودة، فإن الرياديين يجدون طرقا للربط بين اهتمامهم بالقضايا الاجتماعية ورغبتهم كسب حياة اقتصادية جيدة.

ج. الفرصة لاستثمار القدرات والقابلية: العديد من الأشخاص يشعرون أن أعمالهم لا تتحدي قدراتهم ولا تثير الحماس لديهم، ولكن بالنسبة للريادي فأن العمل بالنسبة له متعة ووسيلة للتعبير عن ذاته.

د. الفرصة لتحقيق أرباح غير محددة: بالرغم من أن المال لأبعد القوة الأساسية الدافعة لأغلب الرياديين، فأن الربحية تعتبر عاملا دافعا أساسيا في قرارهم لبدء العمل.

هـ. الفرصة للمساهمة في عمل المجتمع: غالبا ما يكون أصحاب المشاريع الصغيرة هم من بين الأشخاص المحترمين في المجتمع والأكثر ثقة بهم من الآخرين، وذلك أن التعاملات التجارية تعتمد على الثقة المتبادلة ويتمتع مالكو المشروع الصغير بالثقة والشهرة التي يحققونها من خلال تعاملهم مع العملاء لفترة زمنية طويلة سابقة بشرف وأمانة.

التمويل الأصغر في السودان: (محمد'1993) كان التمويل الأصغر في السودان مرتبط بالقطاع غير الرسمي في ظل ما يعرف بنظام الشيل، والصناديق الدوارة ونظام الختة ونظام الكشف، وذلك منذ القرن السادس عشر. بدايات التمويل الأصغر في ظل القطاع الرسمي كانت في أوائل القرن العشرين ومرت بالمراحل التالية:

- مرحلة الجمعيات التعاونية ومكاتب البريد (في عهد الحكم الثنائي).
- مرحلة المصارف الوطنية (عقب الاستقلال السياسي).
- مرحلة المصارف الإسلامية والمنظمات الطوعية غير الحكومية.
- مرحلة المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر.

صاغ البنك المركزي (بنك السودان) تعريفات التمويل الأصغر ومكوناته، بيد أن تلك التعريفات تعددت مفرداتها وتباينت في مضامينها مع التعريفات التي جاءت في الموجهات الصادرة عن البنك المركزي مما سبب نوعا من البس والتي بين عليها استراتيجية التمويل. جاء تعريف بنك السودان المركزي للتمويل الأصغر ومحدداته ضمن لائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006(مادة 2 فقرة أ) على النحو التالي (التمويل الأصغر: يقصد به التسهيل الممنوح للفرد أو مجموعة من المقترضين الذين ينتج دخلهم الأساسي من الأنشطة التي تتضمن الإنتاج وبيع السلع والخدمات بحيث لا يتجاوز الحد الأعلى، البالغ 100.000 جنيه سوداني أو حسب ما يقرره البنك من وقت لأخر)، وقد ورد في ذات المادة 2 الفقرة ب بعض التعريفات المصاحبة لتعريف التمويل الأصغر حيث عرف (التميمي،20087، ص89):

أ-التمويل الأصغر:

المقصود به توفير الخدمات المالية والمصرفية وهي في المقام الأول التمويل والأوعية الادخارية التي تقدم للعملاء من الفقراء النشطين اقتصادياً غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية. ونعنى به التمويل الأقل من أو الذي يساوى مئة ألف جنية 100.000 جنية في المرحلة الأولى.

ب-الشخص الفقير:

يقصد به الشخص الذي يقل دخله خلال العام عن الحد الأدنى الخاضع للضريبة المنصوص علية في قانون ضريبة الدخل الشخصي

ت-عميل التمويل الأصغر:

هو الذي يمتلك دخل شهري لا يزيد عن ضعف الحد الأدنى للأجر الشهري لكل شخص في السودان وأجمالي أصول منتجة -بخلاف تكلفة الأرض -لا يزيد عن10.000 جنيه سوداني ولا يكون عاملا نظامياً في أي مؤسسة ولا يقل عمرة عن 18 سنة أو يزيد عن 60 سنة.

ث-مصرف التمويل الأصغر:

يقصد به أي شركة مرخصة للاستمرار في تقديم الخدمات المالية الصغرى كالادخار والتمويلات والتحويلات النقدية المحلة والخدمات المالية الأخرى التي يحتاج إليها الفقير النشط اقتصادياً والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتصريف أو توسيع أعمالهم.

ح-الأسرة المنتجة:

مجموعة الأشخاص من المجتمع المحلي تجمع بينه صلة قرابة وهم نشطون اقتصاديا يشتركون في ممارسة عمل واحد ومستهدفين من قبل مؤسسة تمويل أصغر.

خ-عملاء التمويل الأصغر:

هم الفقراء النشطين اقتصادياً (غير المعوزين) والفقراء المهمشين الذين يعملون في وظائف متدنية الأجر، المستبعدين من النظام المالي الرسمي

ج-مؤسسات التمويل:

هي البنوك أو المؤسسات العاملة في هذا المجال بشكل رسمي ووفق مرسوم قانوني محدد لهويتها وطبيعة وأنشطتها. وقد أصدر البنك المركزي مجموعة من الموجهات لضبط سياسية التمويل الأصغر جاء الأمر كما يلي:

أ-وحدة التمويل الأصغر:

تتولى مسئولية تنفيذ استراتيجية بنك السودان المركزي بخصوص الصيرفة الاجتماعية والاقتصادية في مجال التمويل الأصغر وذلك سعيا نحو إقامة مؤسسات وأنشطة فعالة في هذا الجانب،

ب-بهدف إزالة الفقر وسط قطاعات المجتمع الأقل فقراء.

ت-دفع النشاط الإنتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في أنحاء البلاد. استناداً على ذلك، ستعمل وحدة التمويل الأصغر بالبنك المركزي بجهد لدعم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية النشطة في هذا المجال من خلال برامج مدروسة ومتكاملة لبناء القدرات الفنية والبشرية بهذه المؤسسات، علاوة على خلق البني والتشريعات المناسبة والتي ستمكن من إتاحة الفرص لنمو ممارسات وسياسات داعمة لمؤسسات التمويل الأصغر على سبيل النجاحات العالمية المماثلة ووفق النظم المصرفية. الإسلامية والتقليدية الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان في كل من جانبي العرض والطلب التمويل الأصغر (جانب العرض).

أ- المصارف:

في العام 1991م أستحدث بنك السودان ما يعرف بالتمويل الريفي ويقصد من ذلك مراعاة أن تكون جملة التمويل الممنوح بأي من الفروع العاملة بالمناطق الريفية المختلفة بنسبة لا تقل عن 50 % من جملة الودائع بأي فرع في أي وقت من الأوقات، إلا أن هذا القرار لم يستمر طويلاً وفي ذات العام

(أكتوبر1991م) أشارت السياسة التمويلية الصادرة من البنك المركزي إلى أن يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن40 % من السقف المقرر لكل بنك على أن يشمل ذلك صغار المنتجين والمهنيين والعاملين في مجال الزراعة بنسبة لا تقل عن3 % أما القطاعات الأخرى ذات الأولوية غير القطاع الزراعي فقد حددت لها السياسة التمويلية نسبة 40 % على أن تخصص نسبة 3 لصغار المنتجين والمهنيين. وفي العام 1999 حددت نسبة لا تقل عن5 % من إجمالي التمويل لأي مصرف وذلك لتمويل شريحة صغار المنتجين والمهنيين كما وجه بنك السودان المركزي أن تمتد فترة تمويلها لمدة سنتين كحد أقصى. وشهدت بعد ذلك النسب المسموح بتمويلها تطوراً خلال السنوات اللاحقة وذلك وفقاً لما يلي:

ب-مشروعات التنمية الريفية:

نُفذت العديد من مشروعات التنمية الريفية في السودان بدعم من مانحين دوليين بغرض تحسين مستوى الدخل والمستوى المعيشي للفقراء في الريف، الذين عانوا من ظروف النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والتصحر والفيضانات. وقد تضمنت الحزم التنموية التي تنفذها هذه المشروعات مكوناً لخدمات التمويل الريفي. ومن أبرز الأمثلة للمشروعات التي توفر التمويل الريفي يذكر منها: شركة التنمية الريفية: أنشئت هذه الشركة في العام 1980م، وتتكون من شركتين رئيسيتين هما: ـ الشركة القابضة (شركه التنمية الريفية). ـشركة التمويل: أنشئت شركة التنمية الريفية (القابضة) بمساهمة العديد من الجهات وهي: -حكومة السودان بنسبة 40 % مؤسسة التنمية السودانية بنسبة 5.26 % خمسة بنوك بنسب ة7.6 % لكل بنك وهي بنك السودان، بنك الوحدة، البنك التجاري السوداني، بنك الخرطوم والبنك السوداني الفرنسي. أما شركة التمويل فقد أنشئت في العام 1981م كذراع مالي للشركة القابضة وتساهم عدة جهات في هذه الشركة وهي: شركة التنمية الريفية (الشركة القابضة) بنسبة 4 %. هيئة الكومنولث (CDC) المملكة المتحدة بنسبة 20 %. الهيئة الألمانية للتمويل والاستثمار D E D بنسبة 20 %. - الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي فرنسا E. C. C. C بنسبة 10 %. - الوكالة البلجيكية للتعاون التنموي C D A B بنسبة 10 %. - مشروع التنمية الريفية لشمال كردفان. - ومشروع التنمية الريفية لجنوب كردفان بنسبة 16 %.

ت- الصناديق والمؤسسات الاجتماعية:

يعمل في السودان عدد من الصناديق الاجتماعية على تقديم الدعم للفقراء ومحدودي الدخل بما في ذلك النساء وكبار السن والطلاب والمعاشيين، منها الزكاة هي الركن الثالث في الإسلام وهي أجدي الآليات المستخدمة بهدف تحقيق مقاصد الشرع في تحقيق العدالة الاجتماعية، يحق دفع الزكاة عند بلوغ المال نصيبا معينا وفق الشروط التي جاءت بها الشريعة وقد بدء تحصيل زكاة المال عن طريق الأفراد ومن ثم يتم إيثارها أنفسهم وإعطائها إلى مستحقيها أو تسليمها إلى ديوان الزكاة. وبعد ذلك بدأ تحصيلها عن طريق ديوان الزكاة و الضرائب حتى أنشئ ديوان الزكاة والذي يقوم بدوره بتوزيعها إلى مستحقيها.

الإطار التطبيقي لمؤسسات التمويل الأصغر ومشروعات الأسر المنتجة:

من اجل ضمان واستمرارية أداء مشروعات الأسر المنتجة وتحقيق رسالتها الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تحرص مؤسسات التمويل الأصغر علي تكامل مشروعات الأسر المنتجة حتى تستفيد من خصائص القوة التي تتميز بها وتتجنب أسباب الضعف والفشل ويتم ضمان نجاحها واستمرارها ، لان مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة كثيرة وتعمل في مجالات مختلفة برأس مال قليل وخبرات إدارية وعملية متواضعة وأدوات إنتاج بسيطة وتقليدية وعمال غير مهره، و تحتاج إلى أن تسند بعضها البعض في مجالات مختلفة وإلي إسناد حقيقي من قبل حاضناتها الاقتصادية والاجتماعية حتى تستطيع الصمود والمنافسة في سوق العمل. تعمل شركات التمويل الأصغر علي تكامل مشروعات الأسر المنتجة من خلال العمل علي تكامل علاقات الإنتاج، و تكامل علاقات التمويل، و تكامل علاقات التشغيل، و تكامل علاقات العلاقات العامة مع كل الجهات الخدمية والطوعية والرسمية التي ليها إسهام في أنجاح أنشطة مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة. أن واقع دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة عبر السعي لخلق تكامل علاقات الإنتاج بين مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة، و تكامل علاقات التمويل، و تكامل علاقات التشغيل، و تكامل علاقات العلاقات العامة، غير متوفر علي ارض الواقع.

تم **اجراء العمل الميداني**، حبث اشتمل مجتمع الدراسة على عملاء شركتي الطموح والشركة الاسلامية **بأخذ عينة عشوائية بسيطة لتجانس خصائص مجتمع الدراسة**، وقد تم توزيع 50 استمارة استبيان تمثل 10 % من مجتمع الدراسة البالغ 500عميل، بواقع 30 استمارة لعملاء شركة الطموح و20 استمارة لعملاء الشركة الإسلامية، (العمل الميداني2021)

من نتائج العمل الميداني والجدول رقم (1) و الشكل رقم (1) نجد أن ليس لدى 60 % من أفراد عينة الدراسة علاقات إنتاج وتعاون مع مشروعات إنتاجية أخري ، بينما 40 % يتمتعون بعلاقات أنتاج وتعاون مع مشروعات صغيرة أخري، إن من 40 % هناك 30 % يتبادلون علاقات إنتاج شبه متكاملة، تشمل علاقات توفير المواد الخام الأولية و علاقات التعاون في وسائل النقل والترحيل و الاستعانة بالعمال والموظفين والفنيين وعلاقات المشاركة في أماكن الإنتاج وأدواته وعلاقات التعاون في مجال التسويق، وهم في الغالب أصحاب أنشطة إنتاجية متشابهة، بينما هناك 30 % يتبادلون علاقات إنتاج في اثنين فقط من علاقات التكامل، أكثرها التعاون في وسائل النقل والترحيل و الاستعانة بالعمال والموظفين والفنيين، وهم في الغالب أصحاب أنشطة إنتاجية مختلفة ولكنها متجاورة في الموقع، بينما إن 40 % يتبادلون علاقات إنتاج في واحد فقط من علاقات التكامل أكثرها التعاون في مجال التسويق، وهم في الغالب أصحاب أنشطة إنتاجية مختلفة ومتباعدة يجمع بينهم مكان التسويق. كما. إن جميع من يمتلكون علاقات إنتاج وبنسبة 100 % ليس لشركات التمويل الأصغر دور في تنسيق هذه العلاقات الإنتاجية بينهم.

جدول (1) دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة: في علاقات الإنتاج مع مشروعات أخري:

الحالة	العدد	النسبة	عناصر تكامل علاقات الإنتاج بين مشروعات الأسر المنتجة			
عدم امتلاك علاقات مع مشروعات أخرى	30	%60				
امتلاك علاقات تكامل إنتاج مع مشروعات الأسر المنتجة	20	%40	تكامل شامل	6	30 %	توفير المواد الخام الأولية و التعاون في وسائل النقل والترحيل والاستعانة بالعمال والموظفين والفنيين و المشاركة في أماكن الإنتاج وأدواته والتعاون في مجال التسويق
			تكامل في علاقتين أنتاج	6	30 %	التعاون في وسائل النقل والترحيل والاستعانة بالعمال والموظفين والفنيين
			تكامل علاقة أنتاج واحده	8	40 %	التعاون في مجال التسويق
			المجموع	20	100 %	النسبة مأخوذة من 40 %
عدم مساهمة مؤسسات التمويل في تكامل الإنتاج بين مشروعات الأسر المنتجة	50	%100				

المصدر: العمل الميداني، 2021.

شكل رقم (1) دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة

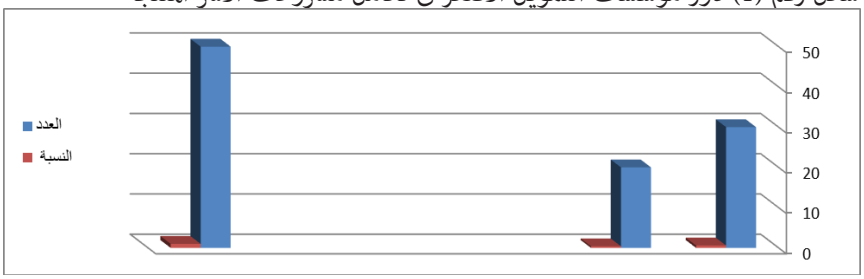

المصدر: العمل الميداني 2021

من العمل الميداني والجدول رقم (2) و الشكل رقم (2) نجد أن 70 % من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم تكامل علاقات التمويل مع مشروعات أخري من مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة ، بينما 30 % من أفراد عينة الدراسة لديهم علاقات تمويل مع مشروعات أخري من مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة، من 30 % نجد أن 40 % لديهم علاقات تكامل التمويل في شكل تنسيق مع مشروعات أخري للاستفادة من التمويل ، وان 20 % لديهم تكامل التمويل في شكل تنسيق مع مشروعات أخري لضمان تدفق التمويل ، وان 30 % لديهم تكامل التمويل في شكل تنسيق مع مشروعات أخري لسد العجز في التمويل ، وإنهم بنسبة 100 % لم تتبنى شركة التمويل الأصغر أي علاقة تمويل بين مشروعهم ومشروعات الأسر المنتجة الصغيرة الأخرى، أو تخلق تكامل مالي بينها ، حيث لم تقوم الشركة بالتنسيق بين المشروعات التي تمولها ومشروعات أخري للاستفادة من التمويل أو لضمان تدفق التمويل أو لسد العجز في التمويل

جدول رقم (2) دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة في علاقات التمويل مع مشروعات أخري

الحالة	العدد	النسبة	عناصر تكامل علاقات التمويل بين مشروعات الأسر المنتجة			
عدم امتلاك علاقات تمويل إنتاج مع مشروعات الأسر المنتجة	35	70 %				
امتلاك علاقات تمويل مع مشروعات الأسر المنتجة	15	30 %	تكامل للاستفادة من التمويل	8	% 40	
			تكامل لضمان تدفق التمويل	4	%30	
			تكامل لسد العجز في التمويل	4	30 %	
			المجموع	15	% 100	النسبة من 30 %
عدم مساهمة مؤسسات التمويل في تكامل علاقات التمويل بين مشروعات الأسر المنتجة	50	100 %				

المصدر: العمل الميداني 2021

شكل رقم (2) دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة في علاقات التمويل مع مشروعات أخرى

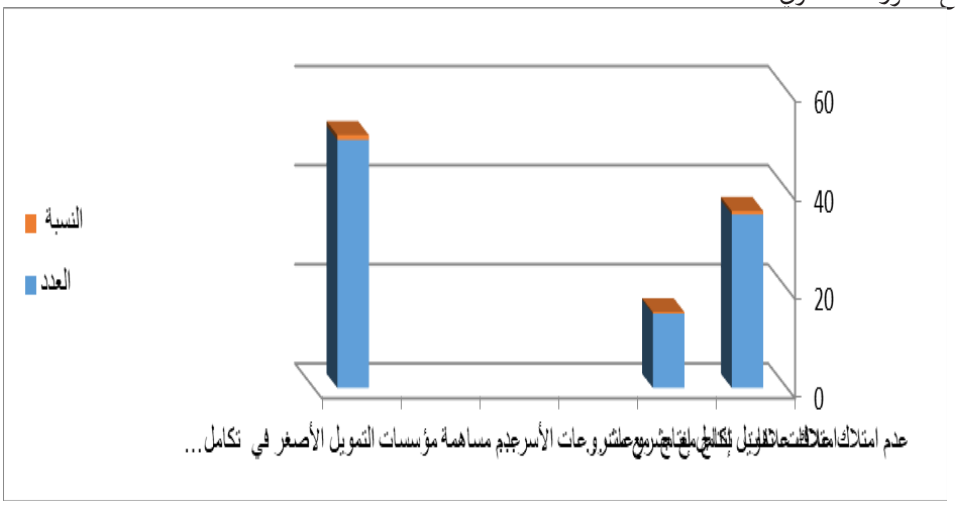

المصدر: العمل الميداني 2021

من العمل الميداني والجدول رقم (3) و الشكل رقم (3) فإن 55 % من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم تكامل علاقات التشغيل مع مشروعات أخري من مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة ، بينما نجد أن 45 % من أفراد عينة الدراسة لديهم تكامل علاقات التشغيل مع مشروعات أخري من مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة، من 45 % نجد أن 30 % لديهم علاقات تكامل التشغيل كانت في شكل تنسيق مع مشروعات أخري للاستفادة من توفير العمال المهرة ، و نجد أن 30 % لديهم علاقات تكامل التشغيل كانت في شكل تنسيق مع مشروعات أخري للاستفادة من التسويق و نجد أن 20 % لديهم علاقات تكامل التشغيل كانت في شكل تنسيق مع مشروعات أخري للاستفادة من التدريب، و هناك 20 % لديهم علاقات تكامل التشغيل في شكل تنسيق مع مشروعات أخري للاستفادة من مجال خدمات البنية التحتية لهذه المشروعات ، وإنهم بنسبة 100 % لم تتبنى شركة التمويل الأصغر أي علاقات تكامل التشغيل بين مشروعهم ومشروعات الأسر المنتجة الصغيرة الأخرى ، ولم تقوم الشركة بالتنسيق بين المشروعات التي تمولها ومشروعات أخري في مجال توفير العمال المهرة، أو تقوم الشركة بالتنسيق بين المشروعات التي تمولها ومشروعات أخري في مجال التسويق ، أو تقوم الشركة بالتنسيق بين المشروعات التي تمولها ومشروعات أخري في مجال التدريب ، أو تقوم الشركة بالتنسيق بين المشروعات التي تمولها ومشروعات أخري في مجال خدمات البنية التحتية لهذه المشروعات.

جدول رقم (3) دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة في علاقات التشغيل مع مشروعات أخرى

الحالة	العدد	النسبة	عناصر تكامل علاقات ا التشغيل بين مشروعات الأسر المنتجة			
عدم امتلاك علاقات تشغيل مع مشروعات الأسر المنتجة	28	55 %				
امتلاك علاقات تكامل تشغيل مع مشروعات الأسر المنتجة	22	45 %	توفير العمال المهرة	7	30 %	
			التسويق	7	30 %	
			لتدريب	4	20 %	
			البنية التحتية	4	20 %	
			المجموع	22	100 %	
عدم مساهمة مؤسسات التمويل في تكامل التشغيل بين مشروعات الأسر المنتجة	50	100 %				

المصدر: العمل الميداني 2021

شكل رقم (3) دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة في علاقات التشغيل مع مشروعات أخرى

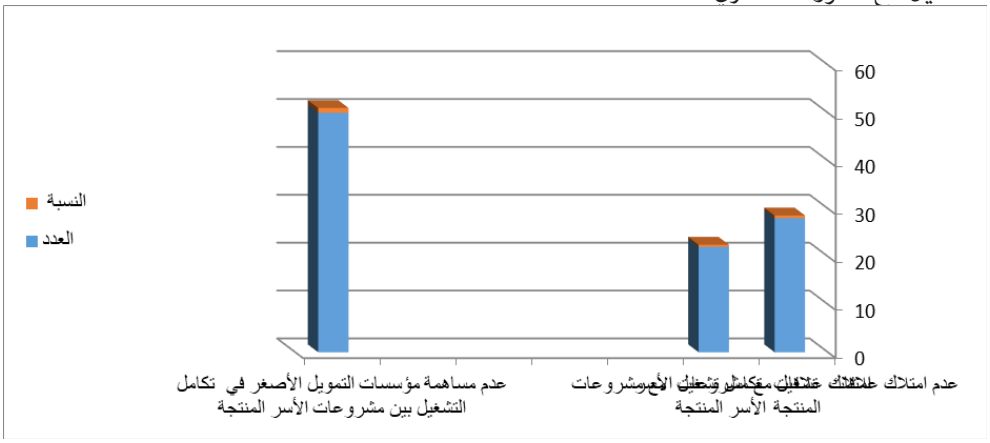

المصدر: العمل الميداني 2021

من العمل الميداني والجدول رقم (4) و الشكل (رقم 4) نجد أن75 % من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم تكامل في مجال العلاقات العامة مع مشروعات أخري من مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة ، بينما نجد أن 25 % من أفراد عينة الدراسة لديهم تكامل في مجال العلاقات العامة مع مشروعات أخري من مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة ، من 25 % نجد أن 30 % لديهم علاقات تكامل في مجال العلاقات العامة كانت في شكل تنسيق وتكامل مع مشروعات أخري ، بينما نجد أن 30 % لديهم علاقات تكامل في مجال العلاقات العامة كانت في شكل تنسيق وتكامل مع منظمات طوعية أو نقابات ، بينما نجد أن 20 % لديهم علاقات تكامل في مجال العلاقات العامة كانت في شكل تنسيق وتكامل لتوفير فرص عمل للإفراد آخرين ، بينما نجد أن 20 % لديهم علاقات تكامل في مجال العلاقات العامة كانت في شكل عرض مشروع لجهات حاضنه وداعمة خيرية لتوفير المساندة والرعاية ، وإنهم بنسبة 100 % لم تتبنى شركة التمويل الأصغر أي علاقات تكامل في مجال العلاقات العامة بين مشروعهم ومشروعات الأسر المنتجة الصغيرة الأخرى ، ولم تقوم الشركة بتقديم مقترحات وتوصيات مدروسة للتكامل مع شركات أخري.

جدول (4): دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة في مجال العلاقات العامة مع مشروعات أخرى:

الحالة	العدد	النسبة	عناصر تكامل علاقات في مجال العلاقات العامة بين مشروعات الأسر المنتجة			
عدم امتلاك علاقات في مجال العلاقات العامة مع مشروعات الأسر المنتجة	38	75 %				
امتلاك علاقات تكامل في مجال العلاقات العامة مع مشروعات الأسر المنتجة	12	25 %	وتكامل مع مشروعات أخرى	4	30%	
			تكامل مع منظمات طوعية أو نقابات	4	30%	
			تكامل لتوفير فرص عمل للإفراد آخرين	2	20%	
			تكامل مع حاضنه وداعمة خيرية لتوفير المساندة والرعاية	2	20%	
			المجموع	12	100 %	النسبة مأخوذة % من 25
عدم مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل التشغيل بين مشروعات الأسر المنتجة	50	100 %				

المصدر: العمل الميداني 2021.

شكل (4) دور مؤسسات التمويل الأصغر في تكامل مشروعات الأسر المنتجة في مجال العلاقات العامة مع مشروعات أخرى

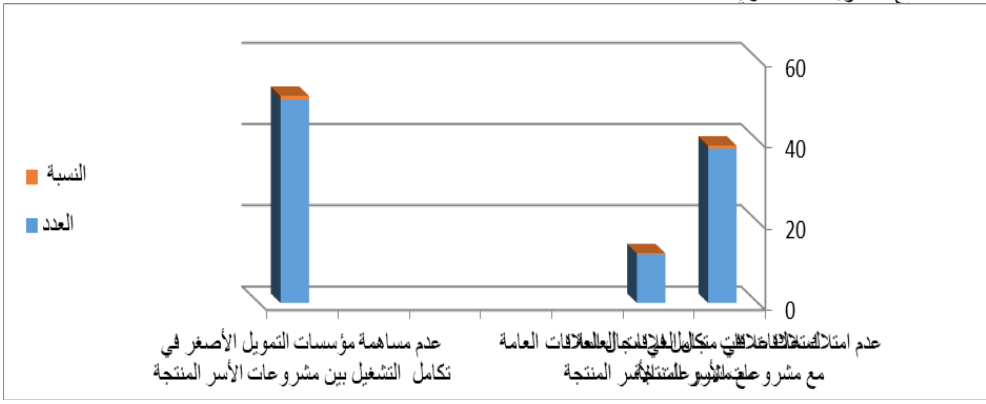

المصدر: العمل الميداني 2021م.

ولم تقوم الشركة بتقديم المشروعات التي تمولها إلى لمنظمات طوعية أو نقابات للاستفادة من إنتاجها، ولم تقوم الشركة بتقديم وتوفير فرص عمل للإفراد آخرين يعملون في مجالات أخري، ولم تقوم الشركة بتقديم المشروعات التي تمولها إلى لجهات حاضنه وداعمة خيرية لتوفير المساندة والرعاية، وإنهم بنسبة 100 % يرون أن علاقات الشركة لم تساعدهم في أنجاح مشروعاتهم، وإنهم لا يحدون مساندة ورعاية من جهات أخري.

في مجال العلاقات العامة أيضا ومن العمل الميداني ومن الجدول رقم (5) هناك 45 % من إفراد عينة الدراسة قد تلقوا عرض شراكة للتعاون من قبل مشروعات أخري عاملة في ذات مجال مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة حيث أن 20 % تلقوا عرض تعاون وشراكة من منظمات طوعية و30 % تلقوا عرض تعاون وشراكة من نقابات و10 % تلقوا عرض تعاون وشراكة من مؤسسات حكومية و40 % تلقوا عرض تعاون وشراكة من روابط أسرية ، من 45 % الذين تلقوا عرض شراكة استجاب فقط 25 % لعرض الشراكة والتعاون ، بينما نجد أن 30 % من إفراد عينة الدراسة قد قدموا عروض شراكة للتعاون للأصحاب مشروعات أخري عاملة في ذات مجال مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة ولكنهم جميعا وبنسبة 100 % لم يجدوا استجابة لدعوتهم .

جدول رقم (5) تبادل عروض الشراكة والتعاون بين مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة

الحالة	العدد	النسبة	عناصر تبادل عروض الشراكة والتعاون بين مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة			
تلقي عرض شراكة وتعاون	23	% 45	عرض تعاون وشراكة من منظمات طوعية	5	% 20	
			عرض تعاون وشراكة من نقابات	7	% 30	
			عرض تعاون وشراكة من مؤسسات حكومية	2	% 10	
			عرض تعاون وشراكة من روابط أسرية	9	% 40	
			المجموع	23	% 100	النسبة مأخوذة %من45
مدي الاستجابة لعرض شراكة وتعاون	6	% 25	% النسبة مأخوذة من45			
توجيه عرض شراكة وتعاون	15	% 30				
مدي الاستجابة لتوجيه لعرض شراكة وتعاون	-	-				

المصدر: العمل الميداني، 2021.

النتائج:

1. جميع مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة وبنسبة 100 % ليس لشركات التمويل الأصغر دور في تكامل مشروعهم ومشروعات الأسر المنتجة الصغيرة الأخرى: فلم تقم شركات التمويل الأصغر بتنسيق العلاقات الإنتاجية المتمثلة في علاقات الإنتاج وهي (توفير المواد الخام الأولية و التعاون في وسائل النقل والترحيل و الاستعانة بالعمال والموظفين والفنيين و المشاركة في أماكن الإنتاج وأدواته و التعاون في مجال التسويق)، و علاقات التمويل وهي (تكامل للاستفادة من التمويل و تكامل لضمان تدفق التمويل م تكامل لسد العجز في التمويل)، و علاقات التشغيل وهي (توفير العمال المهرة و التسويق و التدريب و البنية التحتية، و العلاقات العامة وهي (تكامل مع مشروعات أخري، تكامل مع منظمات طوعية أو نقابات، تكامل لتوفير فرص عمل للإفراد آخرين، تكامل مع حاضنه وداعمة خيرية لتوفير المساندة والرعاية).
2. العلاقات الإنتاجية السائدة بين مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة هي علاقات ذاتية خاصة أسستها هذه المشروعات فيما بينها دون معاونه أو إسناد من شركات التمويل الأصغر.

التوصيات:

1. إنشاء إدارة للمعلومات في مجال مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة والاستثمارات الصغيرة التوفير المعلومات الكاملة عن فرص الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة.
2. ضرورة الاستفادة من مقدرات مؤسسات التمويل الأصغر في خلق تكامل حقيقي بين مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة لتشكيل وتكوين قاعدة إنتاجية متكاملة.
3. إعداد مشروعات الأسر المنتجة الصغيرة والتكامل بينها لتكون قاعدة إنتاجية تعمل على توفير المواد الخام الأولية للصناعات الوطنية وللصادرات
4. الاعتماد على مؤسسات التمويل الأصغر كحاضنات اقتصادية لمشروعات الأسر المنتجة الصغيرة تسهم في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الدخل وتخفيض معدلات الفقر والبطالة ورفع مستوي المعيشة.

الهوامش:

(1) التميمي. هاني يحي بن شيبان: (2007) تقييم الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الإعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية

(2) حسن (2018). عبد الفتاح دياب: إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية ص 31.

- السباعي: (2002) وسف محمد مصطفى: الفقر، الجوع، الحرمان مشكلات وحلول، (دار الوراق؛ بيروت، (ط 1).
- العيادي: (1999) عبد الله على حامد، أنماط ونماذج المدن الكبرى في السودان، معهد البحوث والدراسات العربية

(3) محمد: (1993): منى علي إبراهيم: الدور الإرشادي والتمويلي للبنك الزراعي في حل قضايا صغار المزارعين القطاع المروي بالخرطوم. رسالة ماجستير جامعة الخرطوم - كلية الدراسات العليا.

- محمد: (2017). إبراهيم احمد يوسف. المشروعات الصغيرة ودرها في الحد من مشكلة البطالة، إخوان.

(4) موسى: (2019). المهدي موسى الطاهر وآخرون: دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى الدخل بمحلية كوستي ولاية النيل الأبيض، السودان خلال الفترة 2018-2017م ([1] مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 26

(5) العالي، (2012)، إبراهيم: ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر، عمان.

(6) المانع، (2021)، ادريس بن عمر، الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية

(7) حسين، (2019)، ستيورات وارنر وسي، التمويل فهم الارقام حتى ان لم تكن متخصصا في الشئون المالي: إصدارات مكتبة جرير.

(8) محمد علي، (2022)، أحمد شعبان، السياسة النقدية ودور البنك المركزي في إطار انعكاسات المتغيرات المعاصرة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية.